اقتصاد

برأسمال ٥ مليارات ليرة سورية

إحداث مؤسسة لضمان مخاطر القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

| الوطن

أصدر الرئيس بشار الأسد أمس القانون رقم ١٢ لعام ٢٠١٦ القاضي بإحداث مؤسسة ضمان مخاطر القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وذلك على شكل شركة مساهمة مغفلة خاصة لا تطرح أسهمها على الاكتتاب العام، رأسمالها ٥ مليارات ليرة قابل للزيادة.

وحدد القانون أهداف المؤسسة بتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل المطلوب من المؤسسات المالية بما يساهم في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز دور المؤسسات المالية في دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحفيزها على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تعزيز التنافسية في القطاع المالي وتحسين مستوى الخدمات المالية التي يقدمها ودعم استقراره.

وتتمثل مهام المؤسسة بضمان مخاطر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المؤسسات المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتأمين الموارد المالية لضمان مخاطر التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلى استثمار جزء من فائض أموال المؤسسة وبما لا يتجاوز نسبة ٢٥ بالمئة من رأس مالها في محافظ استثمارية تتمثل بالأوراق المالية الحكومية أو الأوراق المالية المسجلة في الأسواق المالية السورية أو أي استثمارات مالية أخرى ذات مخاطر منخفضة بناء على اقتراح المجلس وبعد موافقة مجلس النقد والتسليف.

وحدد القانون رأس مال المؤسسة بخمسة مليارات ليرة سورية، يمكن زيادته بقرار يصدر عن الهيئة العامة غير العادية وفق الأحكام المنصوص عليها في النظام الأساسي وبعد موافقة مجلس النقد والتسليف. كما حدد القيمة الاسمية للسهم الواحد بمئة ليرة سورية فقط.

ويدفع المؤسسون عند الاكتتاب ٤٠٪ من القيمة الاسمية للسهم ويجب سداد باقي قيمة السهم خلال فترة لا تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ التصديق على النظام الأساسي للمؤسسة.

وتساهم المؤسسات المالية القائمة والمؤسسات المالية التي ترخص بعد نفاذ هذا القانون في رأس مال المؤسسة حكماً رغم كل نص مخالف ووفقاً لأحكام النظام الأساسي للمؤسسة.

ويجوز للمؤسسات الدولية وللشركات الأجنبية المساهمة بنسبة ٤٩٪ على الأكثر في رأس مال المؤسسة باقتراح من المجلس وبقرار من مجلس النقد والتسليف وبعد موافقة رئيس مجلس الوزراء.

وتتكون الموارد المالية للمؤسسة رأسمالها، والتسهيلات الائتمانية التي تحصل عليها من المؤسسات المالية بالصيغ التقليدية والإسلامية، والقروض والتمويلات والهبات والمنح والتبرعات من الجهات الدولية والأهلية الخاصة والعامة وفق القوانين والأنظمة النافذة. إضافة إلى العمولات المتحصلة من المشروعات المستفيدة من نظام ضمان مخاطر القروض، والعوائد الناجمة عن استثمار أموالها، وأي موارد مالية أخرى يوافق عليها المجلس وفق القوانين والأنظمة النافذة.

وتتألف الهيئة العامة للمؤسسة من المساهمين برأس مالها. وتحدد صلاحيات الهيئة العامة واختصاصاتها وأسس تحديد اجتماعاتها ونصاب اتخاذ القرارات وكل ما يتعلق بها وفق ما هو محدد بقانون الشركات ونظامها الأساسي وبما لا يخالف أحكام هذا القانون.

ونص القانون على أن تخضع المؤسسة لأحكام قانون الشركات وقانون التجارة في كل ما لم يرد عليه نص في هذا القانون أو في النظام الأساسي. ويخضع العاملون في المؤسسة لأحكام قانون العمل النافذ وقانون التأمينات الاجتماعية. وأن يقوم مجلس النقد والتسليف بالرقابة والإشراف على جميع أعمال المؤسسة.

كما نص القانون على ألا تخضع المؤسسة لرقابة الجهاز المركزي للرقابة المالية أو الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش. وأن يعاقب من يرتكب جرماً على أموال المؤسسة بالعقوبات المقررة للجرائم الواقعة على الأموال العامة. ونص على أن تكون المحاكم المصرفية هي المختصة بالفصل في النزاعات التي تنشأ بين المؤسسة من جهة وبين مساهميها أو الغير من جهة أخرى.

اقتراح لمؤتمر إنقاذ اقتصادي يشارك فيه الجميع

كيف يعيش السوريون بين خط الفقر السوري والفقر الدولي؟

> ١٤٢٥٠٠ ليرة شهرياً لتأمين الحاجات الدنيا للأسرة المتوسطة حسب خط الفقر العالمي.. الدخل الواحد لا يغطي ربعها والباقي يتكفل به العالم السرّي للحرب!!

| علي نزار الآغا

أصبح السؤال الكبير اليوم بعد هذا الانخفاض في قيمة الليرة السورية: كيف يعيش السوريون؟ علماً بأن بناء مقاربة دقيقة لشكل الحياة– المعاناة الاقتصادية التي يعيشها السوريون اليوم، من حيث مستوى دخلهم، وحاجاتهم الأساسية الدنيا، يبقى سديمياً، لعدم وجود أرقام وبيانات دقيقة، وخاصةً أن خط الفقر المحلي في سورية هو أعلى بكثير من مستوى خط الفقر العالمي المحدد حديثاً بنحو ١,٩٠ دولار للفرد يومياً لتلبية الحاجات الدنيا من المأكل والملبس والسكن، وذلك بسبب قسوة ظروف الحرب في سورية، وما فرضته من احتياجات إضافية، وخاصةً أن جزءاً لا يستهان به من السوريين فقدوا المسكن والعمل والورشة والمعمل والمدخرات.. ، ومن بقي منهم، تكبد عناء البحث عن سكن جديد، أو حلّ ضيفاً ليزيد أعباء أسر أخرى. إلى جانب انخفاض مستوى التشغيل والإنتاج، وما رافقه من ارتفاع في مستوى البطالة، وهذا ما عقّد مسألة إيجاد فرص عمل، فيأتي التضخم وانخفاض القدرة الشرائية لليرة، ليزيد الطين بلة. كل ذلك وغيره الكثير من العوامل، جعلت خط الفقر السوري اليوم أعلى من العالمي، فأقله، لا توجد حروب في باقي الدول الفقيرة الداخلة في حساب خط الفقر العالمي كالتي قائمة في سورية منذ خمس سنوات.

إلى هنا، يمكن الاعتماد على مؤشر خط الفقر العالمي، لرصدّ الحدّ الأدنى من الاحتياجات الأساسية الدنيا من مأكل ومسكن وملبس، وهو سيناريو تفاؤلي بالنسبة للحكومة، لكونه أقل بكثير من الواقع في سورية، لذا من الضروري التنويه بأن الأرقام المحسوبة على خط الفقر العالمي تمثل أدنى رقم مطلوب للدخل لتلبية الحاجات الدنيا للمعيشة.

المعاناة بالأرقام

تشير البيانات الاقتصادية الحديثة، محلياً وعالمياً، إلى اتساع كبير ومطّرد في عدد الفقراء في سورية. ومن المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها، مؤشر خط الفقر العالمي الذي يصدره البنك الدولي، إضافة إلى سعر صرف الدولار الأميركي أمام الليرة السورية (يفضل مستوى التضخم لكن لا يوجد رقم دقيق حوله).

وفقاً للمعايير العالمية للفقر التي يحددها البنك الدولي (١,٩ دولار أميركي للفرد في اليوم)، وبناءً على سعر صرف الدولار الأميركي أمام الليرة السورية وهو ٥٠٠ ليرة للدولار، فإن حاجة الأسرة السورية المتوسطة (٥ أشخاص) تقدر بنحو ١٤٢٥٠٠ ليرة سورية كحدّ أدنى شهرياً للبقاء على خط الفقر العالمي، فتلبي حاجاتها الدنيا من التغذية والملابس والمسكن.

علماً بأن جهود فريق البنك الدولي تركزت في الأيام الماضية حول رفع خط الفقر من ١,٢٥ دولار للفرد في اليوم إلى ١,٩٠ دولار، ما يتوافق مع تطور الفروق في تكلفة المعيشة حول العالم. وعلى سعر صرف تقديري ٥٠٠ ليرة للدولار، يصبح خط الفقر للفرد الواحد ٩٥٠ ليرة سورية، وبهذا تكون حاجة العائلة السورية (المتوسط ٥ أشخاص) ٤٧٥٠ ليرة سورية في اليوم الواحد، وبالتالي ١٤٢٥٠٠ ليرة سورية في الشهر لتكون على خط الفقر العالمي، في حين تحتاج رقماً أكبر لتكون على خط الفقر المحلي.

وحسب البنك الدولي، يستخدم خط الفقر العالمي الجديد بيانات محدثة للأسعار لرسم صورة أكثر دقة لتكلفة الاحتياجات من الأغذية الأساسية والملابس والمسكن حول العالم. بعبارة أخرى، فإن القيمة الحقيقية للخط الجديد ١,٩ دولار بأسعار اليوم هو الخط القديم نفسه ١,٢٥ دولار المستخدم عام ٢٠٠٥.

ثلاثة سيناريوهات للدخل

لمقارنة هذه البيانات مع دخل الأسرة، سنستخدم ثلاثة سيناريوهات للدخل كالتالي:

١. معيل واحد للأسرة بدخل ٣٥٠٠٠ ليرة شهرياً
٢. معيلان للأسرة بدخل ٧٠٠٠٠ ليرة شهرياً
٣. عمل حرّ أو مشروع صغير بدخل ١٠٠٠٠٠ ليرة للأسرة شهرياً

في السيناريو الأول، معيل واحد للأسرة بدخل ٣٥٠٠٠ ليرة شهرياً، فتتم تغطية ٢٥٪ فقط من الاحتياجات الأساسية الدنيا للأسرة (من أصل ١٤٢٥٠٠ ليرة)، وهنا إما يتم حرمان الأسرة بشطب ٧٥٪ من احتياجاتها الدنيا لكي تبقى على قيد الحياة، وبالتالي مستوى متدنٍ جداً للدراسة، وتسرب من التعليم، وزيادة الأمراض وسوء التغذية. أويتم سد جزء من الفجوة (الفرق بين المطلوب وهو ١٤٢٥٠٠ ليرة وما هو محقق من الدخل وهو ٣٥٠٠٠ ليرة) عبر بعض الأعمال كالبسطات واليانصيب والتسول واستخدام الأطفال في هذه الأعمال، وهذا في أحسن الأحوال لا يغطي أكثر من ٥٠ إلى ٦٠٪ من الاحتياجات الدنيا وفق المعايير العالمية للدول الفقيرة. علماً أن هناك من يسعى إلى تلبية جميع الاحتياجات وما يزيد عنها باللجوء إلى الأنشطة المحظورة فيما يسمى «العالم السري» عبر أنشطة التهريب والاتجار بالمخدرات والسلاح والبشر، والبعض يلجأ إلى السرقة والسطو والدعارة أو الالتحاق بالجماعات الإرهابية والعمل المسلح وأغلبه متطرف دينياً.

وهناك أسر تعتمد في تمويل عجزها على حوالات المغتربين، وهي جيدة، أو من يلجأ إلى العمل في أكثر من مجال عمل لسد أكبر نسبة ممكنة من الفجوة بين الدخل والمطلوب للعيش.

في السيناريو الثاني، معيلان للأسرة بدخل ٧٠٠٠٠ ليرة شهرياً، تتم تغطية نحو ٥٠٪ من الاحتياجات الأساسية الدنيا من غذاء وملبس ومسكن، وفي هذه الحالة يكون التقشف حلاً أساسياً، بشطب أكبر قدر ممكن من الاحتياجات في الغذاء والملبس، واللجوء إلى الملابس المستعملة، والغذاء الأقل جودة، وقد تساعد الحوالات الخارجية بعض الأسر على سد أكبر نسبة ممكنة من الفجوة بين الدخل والمطلوب للعيش على خط الفقر.

في السيناريو الثالث، عمل حرّ أو مشروع صغير بدخل ١٠٠٠٠٠ للأسرة شهرياً، هؤلاء يغطون أكثر من ٧٥٪ من الاحتياجات الأساسية الدنيا، ووضعهم أفضل من غيرهم من الأسر المتوسطة الحال، حيث تلجأ إلى التقشف في الملبس والغذاء، ومن شأن أي حوالات خارجية أن تحسن وضعهم أكثر، فتخفف من مستوى تقشفها.

أما باقي الأسر التي لها مصادر دخل فوق ١٠٠٠٠٠ فهي موجودة، وما تقوم به هو التخفيف من مستوى رفاهيتها، علماً هناك أفراد من جميع الشرائح انجذبت للعمل في أنشطة «العالم السري» لجني الثروات، ومنهم من سيحاول تبييضها في المرحلة القادمة، متحولاً إلى رجل أعمال، يسمع له، وينظّر علينا ويقترح.

مؤتمر إنقاذ اقتصادي

أمام هذا الواقع، نقترح على الحكومة أن تحاول سماع صوت غير صوتها، فتؤسس لمؤتمر إنقاذ اقتصادي، شعبي واسع النطاق، وفق ترتيبات معينة، فتسمع للشعب معاناتهم الاقتصادية الحقيقية، وكيف يعيشون في ظل هذه الحرب، وكيف يقيمون عمل الحكومة وأدائها، وتستمع لمقترحاتهم لمعالجة الخلل لاقتصادي، علّها تفضي إلى نتائج إيجابية، على الأرض، ما دامت جربت فينا كل أشكال القرارات والإجراءات العادية والاستثنائية، من دون جدوى فعلية.

أو على الأقل، يصبح هذا المؤتمر أداة رقابية لأداء الحكومة، بعد أن يصبح الحق بيّناً والباطل بيّناً، في ميدان الاقتصاد.

الدولار يكسر حاجز الـ٥٠٠ ليرة هبوطاً في «السوداء».. و«المركزي» ينفي أن يكون الحاكم قال للشعب: «كلوا حشيش»

| محمد راكان مصطفى

كسر سعر صرف الدولار مستوى ٥٠٠ ليرة سورية هبوطاً يوم أمس، ملامساً ٤٨٥,٤٨٠ في حلب، وذلك في التعاملات التجارية، التي تعتمد على الأسعار المتداولة في السوق غير النظامية «السوداء» التي تبثها بعض صفحات مواقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» وتطبيقات الهواتف الذكية المرتبطة بها، بعد أن تراوحت بين ٥٢٥ و٥٣٥ ليرة خلال اليومين الماضيين، في ارتفاع حاد غير مسّوغ.

من جانبه عبر مصرف سورية المركزي على لسان مصدر فيه، عن استغرابه من قيام العديد من الصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي ومعظمها من الصفحات الوطنية بنشر فيديو لأحد الأشخاص الذي ينسب إلى الحاكم تصريحات مسيئة للمواطنين الأمر الذي أدى إلى إحداث بلبلة في السوق، وإلى حالة من الاستياء وردود الأفعال وخاصة لناحية التوقيت الذي تم عرض الفيديو فيه.

وفي بيان للمصرف (تلقت «الوطن» نسخة إلكترونية منه) أكد المصدر أن الحاكم غير معني بما يعبر عنه أي شخص على وسائل الإعلام، وأن ما ورد على لسان الشخص الذي ظهر في الفيديو عار تماماً من الصحة مشيراً أن الفيديو قديم وأن إعادة تداوله تم عن سوء نية حيث تم استغلاله من المضاربين للضغط على سعر الصرف.

وللعلم، فقد أطلقت دعت الصفحات المحلية عبر «فيسبوك» لإطلاق هاشتاغ تحت مسمى «كلو حشيش» رداً على ما ورد على لسان أحد الضيوف في لقاء تلفزيوني، بأن حاكم المركزي في أحد اجتماعات اللجنة الاقتصادية قال «خلي الشعب ياكل حشيش».

وهو ما نفاه المركزي. وبالعودة إلى بيان مصرف سورية المركزي فقد أكد تمويل كل الاحتياجات غير التجارية المتعلقة بالطبابة والتعليم، كما ثبت سعر صرف تسليم الحوالات على مستوى ٤٢٠ ل.س للدولار الأميركي.

وفي سياق آخر اجتمع حاكم المركزي مع رئيس دائرة الرقابة المالية الاتحادية (وحدة التحريات المالية الروسية) يوري تشيخنشين في مبنى دائرة الرقابة المالية الاتحادية في موسكو يومي ٢٣ و٢٤ آذار الجاري، لبحث قضايا التعاون بين وحدتي التحريات المالية في البلدين وقضايا مكافحة تمويل الإرهاب.

ونوقش خلال الاجتماع مسألة تطوير إجراءات عاجلة وشاملة لمكافحة تمويل إرهابيي داعش والمنظمات الإرهابية الأخرى والتي من شأنها أن تعزز دور سورية في الجهود الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما تناول الاجتماع مسألة تقديم المساعدة الفنية والتدريب لهيئة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث أعربت وحدة التحريات المالية الروسية عن استعدادها بهذا الشأن من خلال مركز التدريب الدولي للرقابة المالية المختص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والذي قدم المساعدة الفنية للعديد من الدول والمنظمات الإقليمية والدولية في هذا المجال.

وتناول الجهود التي تم بذلها من أجل إخراج سورية من قائمة الدول التي تقوم مجموعة العمل المالي بمراقبة نظامها لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث إن سورية قد استكملت البرنامج المطلوب منها قبل أكثر من عامين، بإقرار مجموعة العمل المالي نفسها.

يأتي هذا اللقاء في إطار الجهود الدولية لمكافحة تمويل داعش والمنظمات الإرهابية الدولية الأخرى، مع العلم أن موسكو كانت قد شهدت اجتماعاً في الأسبوع الأول من الشهر الماضي شباط ٢٠١٦ بين الوحدات المالية لكل من روسيا والعراق وإيران وسورية بهدف تنسيق جهود ومقاربات هذه الدول في مكافحة تمويل الإرهاب تم التوقيع خلاله على مذكرة تفاهم بين هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في سورية ودائرة الرقابة المالية الاتحادية في روسيا.

الحكومة تلوح بيدها الحديدية من جديد.. والحلقي يتوعد تجار الأزمة والمحتكرين

| الوطن

كشف رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي عن تحقق زيادة في كمية ونوعية الإنتاج الصناعي السوري منذ بداية العام الجاري ٢٠١٦، وهذا أدى إلى زيادة الصادرات السورية مقارنة بذات الفترة من العام الماضي، بالتوازي مع الانتصارات العسكرية الكبرى التي يحققها جيشنا الباسل على الأرض ولاسيما بعد تحرير مدينة تدمر الإستراتيجية الأمر الذي يعزز من استقرار سعر صرف الليرة السورية.

جاء ذلك خلال اجتماع للجنة الاقتصادية أمس بهدف تقييم الإجراءات الاقتصادية المتخذة لتعزيز واقع الليرة السورية واتخاذ قرارات وإجراءات جديدة تساهم في المحافظة على استقرارها.

وأكد الحلقي في هذا الإطار أن الليرة السورية تتعرض لحرب إعلامية مترافقة بنشر الشائعات والمضاربات في أسواق سعر الصرف مدعومة من الخارج من أجل النيل من الليرة السورية ولكننا على ثقة أن ما يحصل حالياً من تذبذب في سعر الليرة غير واقعي وغير حقيقي فالليرة السورية ستبقى صامدة وهناك إجراءات وقرارات عدة تم اتخاذها من لجنة رسم السياسات ومجلس النقد والتسليف والبنك المركزي بالتعاون مع وزارة الداخلية بهدف تعزيز استقرار الليرة والضرب بيد من حديد على كل من يحاول النيل منها. علما بأن التدخل مستمر ببيع الدولار بسعر ٤٥٠ ليرة سورية للأغراض التجارية من مصرف سورية المركزي.

وشدد الحلقي على أهمية قيام وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالتنسيق مع الوزارات الاقتصادية المعنية باتخاذ آليات تنفيذية جديدة لضبط واقع الأسعار في الأسواق ومحاسبة تجار الأزمة والمحتكرين الذين لهم دور كبير في نشر الشائعات.

وأكد أن استمرار تطوير القطاع الصناعي وتفعيل العملية الإنتاجية كماً ونوعاً واتخاذ إجراءات ميسرة لتوفير المواد الأولية بما يساهم في الحد من الاستيراد وتوفير المواد والسلع في الأسواق إضافة إلى تنمية القطاع الزراعي وتوفير مستلزماته واستثماره الاستثمار الأفضل بالتشاركية مع غرف الصناعة والتجارة والزراعة. وخلص الاجتماع باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتوصيات لدعم استقرار سعر صرف الليرة السورية.

مدير الجيولوجيا والثروة المعدنية لـ«الوطن»:

خطط إسعافية جاهزة لتشغيل مناجم الفوسفات والملح الصخري في تدمر

| علي محمود سليمان

نحو ٢٠٠ ألف طن من الفوسفات متوقع الإنتاج من مناجم الفوسفات في تدمر، حسب توقعات المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية، بعد استكمال أعمال تحرير مدينة تدمر من قبل الجيش العربي السوري.

وفي تصريح لـ«الوطن» كشف مدير المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية عادل الزعبي أن المؤسسة بانتظار الضوء الأخضر من الجيش العربي السوري لدخول منطقة مناجم الفوسفات لكونها لا تزال منطقة عمليات عسكرية، ليبدأ بعدها إجراء عمليات التقييم للأضرار الحاصلة في مناجم الفوسفات والآليات والمصانع وخطوط الإنتاج، ووضع تصور كامل للوضع الراهن للمناجم.

وأوضح الزعبي أن لدى المؤسسة عدة سيناريوهات لخطط إسعافية يمكن تنفيذها بناءً على ما سيتم تقييمه في منطقة مناجم الفوسفات، سواء كان هناك أضرار بسيطة أم كبيرة، وحتى في حال كان الوضع أسوأ من ذلك من ناحية الخسائر والأضرار في البنية التحتية للمناجم والمصانع.

ولفت إلى أن الخطة الإسعافية لأسوأ وضع ستكون على اعتبار عدم وجود أي آليات عاملة في المصانع سواء كانت مسروقة أم مدمرة من العصابات الإرهابية، إضافة إلى احتمال تضرر خطوط الإنتاج بنسبة كبيرة، فستعمل المؤسسة على خطة بديلة لإنتاج فوسفات عن طريق التكسير فقط بواسطة كسارات مستأجرة من القطاع الخاص، وتقوم المؤسسة حالياً بتجهيز العروض الخاصة بهذه العقود، ولكن هذا الأمر مرهون بالمستجدات في المنطقة والتي تحتاج المؤسسة لوقت لتصبح على أرض الواقع بسبب وجود الكثير من المفخخات والعبوات الناسفة المزروعة في المنطقة من عصابات داعش الإرهابية.

وأضاف الزعبي بأنه وضع ضمن الخطة إمكانية تركيب أربع كسارات بطاقة خمسين ألفاً لكل كسارة ما مجموعه ٢٠٠ ألف طن من الفوسفات المركز في الشهر، والمؤسسة قامت مسبقاً بعمليات التكشيف بالمناجم وهي جاهزة، على أن يتم نقل المواد من المناجم للكسارات وفرزها وتعبئتها ومن ثم نقلها إلى مرفأ التصدير، ما يتيح إنتاج نحو ٢ مليون طن في السنة لأن هناك شهرين للتحضير وبالتالي سيكون الإنتاج على مدار عشرة أشهر عن طريق مقاولين من القطاع الخاص.

وبيّن الزعبي أنه يمكن تصدير كامل الإنتاج من الفوسفات، بسبب خروج معمل الأسمدة من العمل حالياً، وفي حال عودته للعمل سيتم إمداده بنحو ٤٠٠ ألف طن من الفوسفات، وتصدير نحو ١,٦ ألف طن إلى لبنان ودول أوروبا، موضحاً بأنه كان يتم تصدير نحو ٧٠٠ ألف طن إلى لبنان سابقاً، والباقي إلى زبائن قدامى في دول أوروبا الوسطى والشرقية مثل اليونان والنمسا وإيطاليا وأوكرانيا عن طريق مرفأ طرطوس، لتكون نسبة التصدير قرابة ٨٠٪ من الإنتاج المتوقع، ولاحقاً عند عودة الحركة إلى سكة الحديد سيكون متاحاً النقل بواسطة القطارات ما سيخفف أعباء النقل على المؤسسة.

وكشف مدير المؤسسة العامة للجيولوجيا لـ«الوطن» أنه إضافة إلى إنتاج الفوسفات من المناجم في تدمر، يوجد أيضاً إنتاج للملح الصخري من سبخة الموحة، ويتوقع إنتاج ١٠٠ ألف طن من الملح بدءاً من موسم الصيف الذي يبدأ في حزيران حيث يتشكل الملح في الملحات بعوامل التبخر، إضافة إلى إمكانية إنتاج نحو ٢٥ ألف طن رخام من مقالع السكري وأبو الفوارس وهو إنتاج متوقع لمدة عام، كما يتوقع إعادة إنتاج الرمل الكوارتزي من مقالع القريتين التي يتوقع تحريرها قريباً حيث كان الإنتاج السنوي يصل إلى ٥٠٠ ألف طن من الرمل الكوارتزي، ويتوقع حالياً إنتاج ٣٠٠ ألف طن في المرحلة الأولى بعد تحرير القريتين، وبالنسبة لمقالع القطاع الخاص فيمكن الحديث عنها عندما يبدأ تقديم طلبات الترخيص.

اتحاد غرف الصناعة يشكو من «الاقتصاد»: استيراد منتجات لدينا فائض محلي منها!

| الوطن

تقدم اتحاد غرف الصناعة بشكوى إلى رئاسة مجلس الوزراء عن طريق وزارة الصناعة تتعلق بتقديم عدد من الصناعيين شكاوى إلى اتحاد غرف الصناعة حول تضرر عدد من الصناعات الوطنية ومعاناة الصناعيين نتيجة وجود منتجات مستوردة مماثلة للمنتج المحلي.

حيث أوضح اتحاد غرف الصناعة بدخول مواد مستوردة مشابهة للمنتجات الوطنية إلى السوق المحلية من دول أخرى مجاورة ومن هذه المواد الرقائق الزراعية بأنواعها المصنعة من مادة البولي إيتيلين وجميع أنواع البولي إيتيلين المستخدمة كمواد للتغليف والعبوات البلاستيكية المستخدمة لتعبئة المواد الغذائية والدهانات والأسمدة المصنعة من البولي إيتيلين والبولي بروبيلين، مع العلم أن الطاقة الإنتاجية لهذه المعامل تفوق حاجة القطر بأضعاف.

وطالب اتحاد غرف الصناعة باتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية المنتجات الوطنية والحد من دخول هذه المواد إلى السوق المحلية علماً أن هذه المواد تدخل من دول وقفت موقفاً سلبياً من الأزمة الراهنة في القطر. وقد وجه مجلس الوزراء كتاباً إلى وزارة الاقتصاد لاتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية المنتج الوطني ودعم الصناعيين.